دراسة تحليلية للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الانفاق العام في الجزائر

خلال الفترة من 1990الى2021

An analytical study of the relationship between oil price fluctuations and public spending in Algeria during the period from1990 to 2021.

الزهرة هلال[1]

[1] جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة محمد خيضر بسكرة- ،

Zohra.helal@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/01 تاريخ القبول: .2024/04/16 تاريخ النشر: 2024/04/30

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام، في الجزائر خلال الفترة 1990-2021. ومعرفة كيفية تأثير التغير في أسعار النفط على الانفاق العام على اعتبار أن الجزائر دولة نفطية تعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية لتمويل ميزانيتها. وقد توصلت هذه الدراسة الى أن الانفاق العام يرتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط، اذ تنتهج الدولة سياسة إنفاقيه توسعية في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط و سياسية انكماشية في حال انخفاض أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: الانفاق العام، أسعار النفط، الجزائر.

تصنيفات JEL: H5 ، Q31.

Abstract: The research paper aims to analyze the relationship between oil prices and public spending in Algeria during the period 1990-2021. And knowing how the change in oil prices affects public spending, given that Algeria is an oil country that relies primarily on oil revenues to finance its budget. It has oil prices and a deflationary policy in the event of a drop in oil prices.

Keywords: Public spending , Oil prices, Algeria.

Jel Classification Codes:H5, Q31.

المؤلف المرسل: الزهرة هلال، **الإيميل**: Zohra.helal@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

يمثل النفط عصب الاقتصاد العالمي، ويرجع ذلك لكونه مورد مالي أساسي للعديد من الحكومات وانخفاض أسعاره سيؤدي الى اضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة خاصة بالنسبة للدول الريعية المصدرة له و يرجع ذلك الى أن أسعاره تتسم بالتذبذب وفقا لقوى العرض والطلب. وعلى اعتبار أن الجزائر دولة ريعية فان مسار سياساتها المالية مرهون الى حد كبير بمستويات أسعار النفط وان أي خللو التي تحدد بدورها طبيعة السياسة التي ستتبعها سواء انكماشية أو توسعية، و كذا الخطط و المشاريع الاستثمارية.

1.1. الإشكالية الرئيسية: بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2021؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

- **هل هناك ارتباط بين طبيعة السياسة الانفاقية المتبعة و مستوى أسعار النفط؟.**
- **كيف يؤثر التغير في أسعار النفط والايرادات النفطية على حجم الانفاق العام؟.**

3.1. فرضيات الدراسة: تستند هذه الدراسة الى الفرضيات التالية:

- حجم الانفاق وطبيعة السياسة الانفاقية المحددة مرتبط بمستويات أسعار النفط بدرجة أولى.
- الزيادة في الإيرادات النفطية له تأثير ايجابي على حجم الانفاق العام.

4.1. أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في تبيان طبيعة العلاقة بين الانفاق العام و التغيرات في أسعار النفط، و معرفة التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات في أسعار النفط على حجم الانفاق العام وطبيعته.

5.1. هدف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام.
- دراسة كيفية تأثير التقلب في أسعار النفط على حجم الانفاق العام في الجزائر.

6.1. منهج الدراسة: لمحاولة الالمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على متغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام.

7.1. الدراسات السابقة: قام الباحثين بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة و ترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث الى الأقدم، و فيما يلي عرض للأهداف والنتائج التي توصلت اليها كل دراسة:

- دراسة(Engy raouf, 2021)عنوان:

oil prices shocks and goverment expenditure

حول صدمات أسعار النفط والانفاق الحكومي، حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير صدمات أسعار النفط على مكونات الانفاق الحكومي (الرأسمالي و الجاري) في كل البلدان المصدرة و المستوردة للنفط 1980–2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، وتم التوصل الى أن الصدمات أسعار النفط تأثر بشكل إيجابي على الانفاق الحكومي الجاري على الدول المصدرة والمستوردة، في حين تأثيره على الانفاق الرأسمالي يكون إيجابي بالنسبة للدول المصدرة و سلبيا بالنسبة للدول المستوردة.

- دراسة (Anis ali, 2021)بعنوان:

volatility of oil prices and public spending in saudi Arabia: sensitivity and trend analysis,

حول تقلب أسعار النفط و الانفاق العام في المملكة العربية السعودية: الحساسية وتحليل الاتجاهات، هدفت هذه الدراسة الى معرفة حساسية واتجاهات أسعار النفط و الانفاق العام. وتوصلت هذه الدراسة الى أن هناك حساسية إيجابية منخفضة بين أسعار النفط والانفاق العام، واتجاه سلبي بين أسعار النفط والانفاق العام في المدى الطويل.

- دراسة (سعيدة آيت جيدة، نبيل بوفليح، عمر آيت مختار،2021) بعنوان: **الجزائر وحتمية ترشيد الانفاق العام في ظل تقلبات أسعار النفط.** هدفت هذه الدراسة الى تحليل توجه الجزائر نحو سياسة ترشيد الانفاق العام كضرورة حتمية في ظل تقلبات أسعار النفط. وتم التوصل الى أن الجباية

البترولية مصدر أساسي لتمويل نفقات الدولة و تتأثر بشكل نسبي بحركة أسعار النفط مما يجعل ميزانيتها العامة غير مستقرة.

8.1. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بعد استعراضنا لمجموعة من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، تم التوصل أن الدراسة الحالية تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي بحثت في تأثير التقلب في أسعار النفط على الانفاق العام. و تتميز عنها من حيث دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2021 دراسة تحليلية.

2. الانفاق العام وعلاقته بأسعار النفط:

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر الى أهم المفاهيم و العناصر الأساسية المرتبطة بالمتغيرين:

1.2. ماهية أسعار النفط: يعتبر النفط أحد أهم مصادر الطاقة، يشكل الجزء الأكبر من صادرات الدول المصدرة له، و مادة رئيسية في العديد من الصناعات، و هذه الأهمية تجعل الطلب عليه متزايدا، مما يعرض أسعاره للتذبذب بشكل مستمر.

أ. تعريف سعر النفط:

يشير سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار). (حسين، 2019، صفحة 90).كما يعرف على أنه الأسعار التي يصنعها البائع أو المشتري الجمهور بطريقة تقليدية لإعطاء إشعار بأنه مستعد لقبول أو عرض مبلغ معين لبرميل النفط الخام أو طن من المنتجات البترولية. (Mabro, 1984, p. 6)

و عليه يمكن تعريف سعر النفط على أنه: القيمة النقدية للسلعة البترولية خلال مدة زمنية معينة، و التي تتأثر بجملة من العوامل سواء الاقتصادية، الاجتماعية....الخ.

ب. أسباب تغير أسعار النفط:

- **العرض والطلب على البترول:** واللذان يتأثران بمجموعة من العوامل: زيادة الطلب العالمي أكثر من المتوقع، الكميات المطروحة من قبل الأوبك، حالة الأسواق المالية وعلاقتها بالسوق البترولية العالمية، الأوضاع السياسية والأمنية...الخ. (بوضراف، 2015، صفحة 12).
- **تطور العرض:** بسبب دخول منتجين جدد، زيادة الطاقة الإنتاجية للدول المنتجة بالفعل بعد ارتفاع الأسعار كدول الخليج ، روسيا، البرازيل والمكسيك...الخ، وكذلك بعض الدول التي تعتمد في

اقتصادها على العائدات النفطية كالجزائر، ايران، ليبيا والعراق ...الخ. (Mehor, 2019, p. 186)

- **المضاربات في الأسواق النفطية:** هذه الظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة، فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، وانما بالصعود والهبوط للنفط حتى يتمكنوا من عمليات الشراء والبيع. (زلوم، 2008، صفحة 58)
- **التغير في أسعار صرف الدولار الأمريكي:** ان العلاقة بين أسعار النفط و سعر صرف الدولار هي علاقة عكسية تبادلية، حيث يؤدي انخفاض الدولار الى رفع أسعار النفط اذ يشجع المضاربين على دخول أسواق النفط ورفع اسعاره، و في نفس الوقت يساهم انخفاض أسعار النفط الى خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية و زيادة العجز في ميزان المدفوعات. و قد تتحول العلاقة بينهما الى علاقة طردية فينخفضان معا أو يرتفعان معا الا أنها حالة نادرة الحدوث. (لبزة، 2023، صفحة 94)
- **العوامل الجيوسياسية:** تؤثر العوامل الجيوسياسية على أسعار النفط من خلال تأثيرها على الإنتاج والمعروض العالمي بسبب الكوارث الطبيعية، النزاعات، طرق النقل و التوزيع و أماكن الاستهلاك. كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة له والدول الرئيسية المستهلكة. (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2015، صفحة 5)
- **المخزون والاحتياطي النفطي:** وهذا لا يعني الكميات المتوفرة فحسب و انما يعني الأبعاد الأساسية للمعروض مستقبلا آخذا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي (العمر) الذي يؤخذه الاحتياطي. (خيرالدين، 2012–2013، صفحة 25)، أما بالنسبة للمخزون فله تأثير مباشر على الأسعار على عكس علاقته بالاحتياطات كونه يمثل الكمية المستخرجة والمخزنة. وكل هذا له تأثير على أسعار النفط.

ج. كيفية تسعير النفط :

إن النفط لا يشابه السلع المتداولة في الاسواق المالية فسعره والمتاح منه لا يتحدد بقوانين السوق فقط إنما هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إضافة لقوانين العرض والطلب وبالتالي فإن أسعار النفط تتعرض للضغط من ثلاث اتجاهات : الشركات المستثمرة للبترول، الدول المنتجة، الدول المستهلكة له. مع الأخذ بعين الاعتبار أن سعره يختلف حسب نوعه من حيث الكثافة، الحموضة (نسبة

الكبريت) حيث تم الاتفاق على اختيار نوع معين كمرجع للجودة والتسعير، حيث تم اختيار خام برنت في المملكة المتحدة ليكون مرجع عالمي لتسعير ثلثي الانتاج العالمي للنفط، فيما تم اختيار خام دبي كمعيار للتسعيرة في منطقة الخليج ، وخام وسط تكساس المتوسط في الولايات المتحدة علما أنه يتفوق على نفط أوبك وخام برنت. (حسين م.، 2013-2014، الصفحات 27-28)

د. مساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري.

احتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري ويرجع ذلك للعوائد المالية الضخمة التي تحققها كل من مادتي النفط والغاز، وكونهما مصدر أساسي لجلب العملة الصعبة، وبالتالي فان هذا القطاع من بين أهم المصادر الفعالة التي اعتمدت عليها التنمية في شتى المجالات، اذ مثل نسبة 40 بالمئة من الناتج الوطني المحلي، و ساهم ب 97 بالمئة من إيرادات الصادرات الجزائرية، و أكثر من 60 بالمئة من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية. (بن سماعين، 2016، صفحة 108) و هو ما وضح الدور الكبير الذي لعبته الجباية البترولية باعتبارها اهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال تغطية نفقات التجهيز بمساهمتها في تنمية الهياكل الأساسية وتطويرها، و البنية التحتية و الخدمات التعليمية و الصحية و الاجتماعية التي اعتبرت من مقومات التنمية الاقتصادية، دون أن ننسى مساهمتها في تغطية نفقات التسيير. (العربي، 2021، صفحة 325). والجدول التالي يوضح مساهمة إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة:

الشكل رقم1: تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021. الوحدة: مليار دينار جزائري

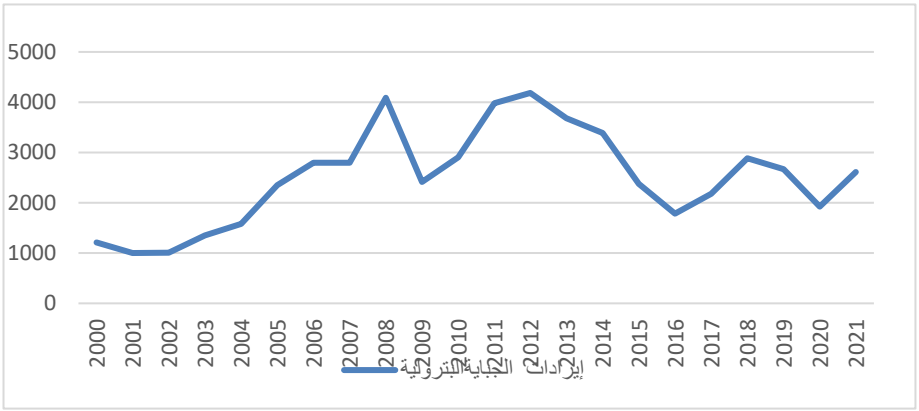

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجباية النفطية شهدت زيادة مستمرة خلال الفترة 1990-2000 باستثناء سنة 1998 التي شهدت خلالها تراجع ملحوظ مسجلة قيمة 378556 مليار دينار، و يرجع هذا للأزمة النفطية 1998 التي أدت لتراجع أسعار النفط، لكن سرعان ما تعاود الارتفاع خاصة بعد سنة 2000 مسجلة أعلى مستوياتها في هذه المرحلة بنسبة تتراوح ما بين 60-70 بالمئة من اجمالي الإيرادات الكلية. لكنها سرعان ما تنخفض قيمتها بداية من سنة 2009 حيث قدرت ب2412.7 مليار دينار بعدما كانت تقدر ب4088.6 مليار دينار، و ذلك راجع لانهيار الأسعار الناتج عن الأزمة المالية التي شهدها العالم، لتعاود بعدها الارتفاع بداية من 2012مسجلة نسبة 66 بالمئة من اجمالي الإيرادات الكلية. لتتراجع الى 3678.1 مليار دينار سنة 2013 أي ما يعادل 61.7 بالمئة من اجمالي الإيرادات نتيجة لازدهار في انتاج النفط الصخري في أمريكا و الدور الذي لعبته في تراجع الأسعار لتعاود الارتفاع بداية من 2017-2018 نتيجة ارتفاع الأسعار الذي كان مدعوما بتخفيضات الإنتاج من جانب منظمة الأوبك و بعض البلدان من خارجها و الالتزام بتوازن السوق النفطية، الا أنها انخفضت مع نهاية 2019 مسجلة قيمة 2668.5 مليار دينار نتيجة ضعف الالتزام بالاتفاق بين دول الأوبك فبدأت الأسعار بالتراجع لتاتي بعدها أزمة كورونا و تراجع الطلب العالمي على النفط و هو ما زاد من حدة التراجع و ضاعف من تدهور الأسعار.

8.2. الاطار المفاهيمي للإنفاق العام.

أ. تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقة العامة على أنها: "مبالغ نقدية يدفعها شخص عام لإشباع حاجة عامة". (علام، 2012، صفحة 41)

وفي تعريف آخر هي: "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة اداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة". (خصاونة، 2014، صفحة 51)

و منه يمكن تعريف النفقة العامة على أنها: مبلغ من المال يصدر من شخص عام ممثلا بالدولة أو أحد هيئاتها العامة، بقصد تحقيق منفعة عامة.

ب. العناصر الأساسية للنفقة العامة: تقوم النفقة العامة على ثلاث عناصر أو أركان أساسية وهي:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** يجب أن تكون صيغة الانفاق على شكل نقدي، أي كل ما تنفقه الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة يجب أن يأخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة. (عامر، 2016، صفحة 182)
- **النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام:** أي ان تكون الدولة هي الجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإصدار من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول فيها والمقرة من السلطة التشريعية، ولا تعد النفقة عامة اذا لم تخرج من خزينة الدولة. (الحاج، 1999، صفحة 122)
- **النفقة العامة تهدف إلى اشباع حاجة عامة:** يجب أن يكون الهدف من منها هو اشباع وتلبية الحاجات العامة فلا تصرف لمنفعة افراد معينين. (منصور، 2015-2016، صفحة 66)

ج. **التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة:** والذي يقسمها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز: (الفتلاوي، 2020، صفحة 35)

- **نفقات التسيير (الانفاق الجاري):** وهي نفقات التي تنفقها الدولة بصورة مستمرة كالمرتبات و الأجور ...الخ. تضمن السير الحسن للمرافق العامة.
- **نفقات التجهيز (الانفاق الاستثماري):** هي الاستثمار في الأصول لفترات زمنية طويلة كالانفاق على المشاريع الإنتاجية العامة، عمليات الاحلال و التجديد و بناء المستشفيات والمدارس و طرق العامة.....الخ.

3.1. العلاقة بين أسعار النفط والانفاق العام.

يشبه الكاتبان بيكوك و وايزمن وفقا لفرضية الأثر الازاحي effect displacemen أن الانفاق العام خلال الزمن يشبه في تطوره الهضبة التي تنتابها ارتفاعات، وأن هذه الارتفاعات متزامنة مع فترات الحروب أو فترات الاضطراب الاجتماعي، وفي بلدان الريع النفطي يضاف الى تلك العوامل المتسببة في تعرج منحنى النفقات العامة هو اعتمادها الى حد بعيد على الإيرادات الريعية الخارجية والتي هي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك فان ارتباط النفقات العامة بعائدات النفط وأسعاره تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه سياسة الانفاق العام. (زغبة، 2021، صفحة 291) فالانخفاض في أسعار النفط يؤدي الى الانخفاض في العائدات النفطية، وأن هذه الإيرادات تشكل جزءا كبيرا من موازنة الدول المصدرة

له، اذ ينعكس تراجعها حتما على الانفاق العام بالنظر الى الدور المركزي للانفاق العام في هذه الدول. (Podorvaniuc, 2021, p. 52)

9. تحليل العلاقة بين أسعار النفط و الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2021.

1.3. تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة 1990–2021:

ان الوقوف على تطورات أسعار النفط العالمية خلال فترة الدراسة، يعطي انطباعا حول هذا التطور و الأسباب وراء تذبذب هذه الأسعار، و الجدول التالي يوضح التغيير في أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم2: تطور أسعار النفط في السوق العالمية خلال الفترة 1990– 2021.

الوحدة: الدولار الأمريكي.

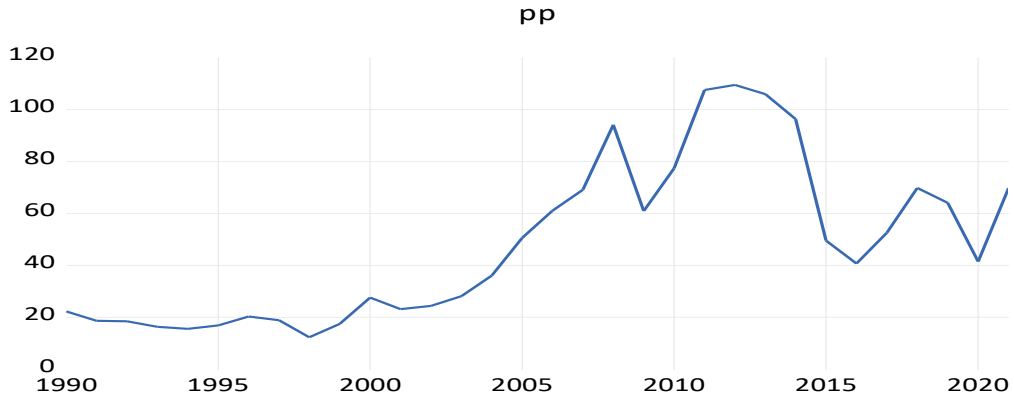

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج الافيوز بالاعتماد على بيانات منظمة الأوبك.

لم تكن أسعار النفط على وتيرة واحدة بل تذبذبت بين التحسن المؤقت، الاستقرار النسبي والهبوط:

- في أوائل التسعينات شهدت أسعار النفط انخفاضا من 22.26 دولار سنة 1990 لتصل الى16.86 دولار سنة 1995 ويرجع ذلك الى حرب الخليج، انهزام العراق وعدم تقيد دول الخليج بالحصص المقررة لها أثناء حرب الخليج. وحرصها على تلبية الطلب العالمي عن طريق زيادة الإنتاج منعا لحدوث الأزمة البترولية، مما أدى الى ظهور فائض في العرض العالمي من جهة و تزامنه مع استخدام المخزون الاستراتيجي لدول الوكالة الدولية للطاقة من جهة أخرى. كل هذا أدى بدوره لانخفاض أسعار البترول العالمية.الا أن الغزو العراقي للكويت و التغيرات الجوهرية التي شهدتها السوق النفطية بسبب هذا الغزو دفع بأسعار النفط الى الارتفاع لتصل الى 20.29 دولار سنة 1996، الا أنها سرعان ما تراجعت خلال 1997–1998 لتصل الى (12.28/18.86) دولار على التوالي. وذلك بسبب

انهيار الاقتصاديات الآسيوية (الأزمة الآسيوية)، واتفاق دول الأوبك على رفع انتاجها وتزامنه مع انهيار الطلب وفي الوقت ذاته بدء الأمم المتحدة للعراق تصدير نفطها مقابل الغذاء ونتيجة لهذه الظروف انهارت الأسعار. (مهدي، 2014)

لتعاود الارتفاع بداية من1999 مسجلة 17.44 دولار وهذا الارتفاع جاء نتيجة تحسن الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا وخروج الاتحاد السوفياتي من أزمتها. (حسين ب.، 2019، صفحة 93) وتشهد بعدها استقرارا نسبيا.

- بداية من 1999الى غاية2003 شهدت أسعار النفط استقرارا نسبيا نتيجة التعاون الجدي بين أعضاء دول الأوبك (هلال، 2021، صفحة 245)، لتشهد ارتفاع غير مسبوق بداية من 2003 وتصل خلال 2005-2006 الى 50.59-61 دولار على التوالي وذلك بسبب استهلاك الصين والدول الآسيوية من النفط بالزيادة، حتى تحولت الصين إلى مستورد صاف في 2004، وهذا التحول قلب الموازين في أسواق النفط العالمية، حيث استمرت واردات الصين بالزيادة حتى أصبحت أكبر مستورد للنفط في العالم (الحجي، 2020) لتنخفض بعدها مع نهاية 2008 وبداية 2009 بسبب أزمة الرهن العقاري. ثم لتعاود بعدها الارتفاع 2010 وتواصل بالارتفاع الى غاية سنة 2014.

- بداية من 2014 بدأت الأسعار تتهاوى وتصل الى 96.29 دولار والتي تعتبر من أكبر الانخفاضات التي شهدتها أسعار النفط نتيجة الوفرة في المعروض و الازدهار في إنتاج النفط الصخري الأمريكي الذي جعل النفط الصخري الأمريكي هو المنتج الفعلي للتكلفة الحدية في سوق النفط العالمية وما كان له من تأثير على الأسعار وآثار الانكماش الحاد في استثمارات الطاقة على النشاط الاقتصادي الأمريكي، والركود المفاجئ في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.. (بيفيس، 2018)

- لتعاود الارتفاع سنة2018 -2017 مسجلة 52.51-69.78 دولار على التوالي نتيجة اتفاق الأعضاء في "أوبك" بقيادة السعودية، ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا، في ديسمبر2016، على تنفيذ خفض إنتاج للخام بنحو 1.8 مليون برميل، اعتبارا من مطلع 2017. ويتوزع الخفض بين 1.2 مليون برميل يوميا من جانب أعضاء في أوبك، و600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين. على وقع الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي، بين "أوبك" ومنتجين مستقلين، صعد خام برنت إلى 55 دولارا للبرميل. مع دخول الاتفاق حيز التنفيذ مطلع 2017، وظهور بيانات رسمية، تظهر نسب

الخفض في الإنتاج من جانب المنتجين، واصلت أسعار الخام صعودها لكن بشكل بطيء. ويعود البطء في تحسن أسعار النفط، إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة، ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي. وانسحاب الولايات المتحدة في ماي 2018 من الاتفاق النووي مع ايران وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران، حيث أعلن عن إمكانية تأثر الامدادات العالمية خاصة أن ايران ثالث أكبر منتج للنفط في الأوبك من جهة والنجاح في اتفاق خفض الإنتاج من جهة أخرى. (خبيصة، 2018) لينخفض سنة 2019 مسجلا64.04 دولار، وذلك جراء ضعف آفاق النمو العالمي عما كان متوقعاً وزيادة إنتاج الولايات المتحدة عما تم توقعه وارتفاع المعروض من خارج دول الأوبك. (البنك الدولي، 2019)

2.3. تطور حجم الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

على الرغم من التزايد الذي شهده حجم الانفاق العام في الجزائر بشكل عام، الا أنه هناك بعض المحطات التي تراجع فيها هذا الأخير، و الشكل التالي يوضح تطور حجم الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم3: تطور حجم الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

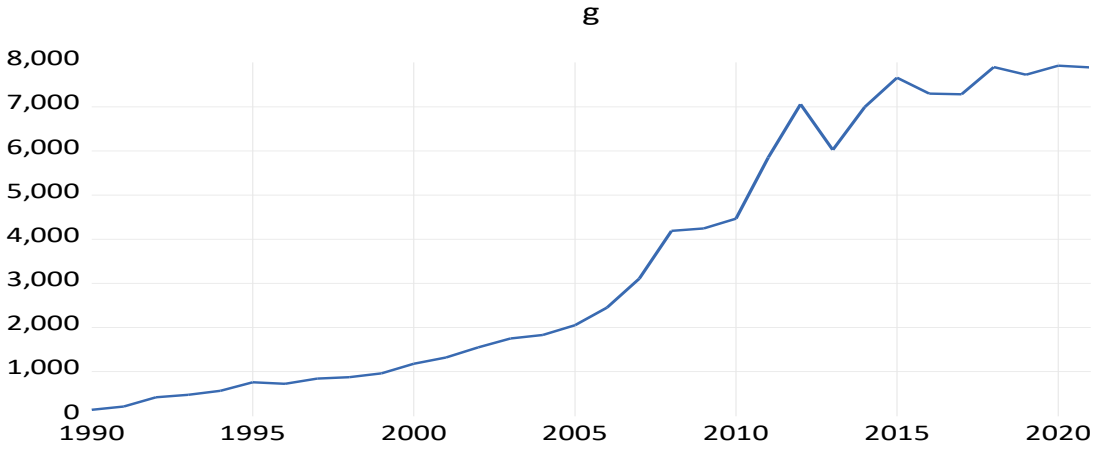

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج الافيوز بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن النفقات العامة في الجزائر شهدت تزايدا بشكل عام، الا أن الاختلاف يبقى في معدل الزيادة من سنة الى أخرى، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى التغيرات في أسعار

النفط و اختلاف السياسات التي انتهجتها الجزائر من فترة الى أخرى. ويمكن تحليل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة كما يلي:

المرحلة الأولى 1990-2000:

الجدول رقم1: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
اجمالي النفقات العامة	961.7	876	845.1	724.61	759.62	566.33	476.63	420.13	212.1	136.50	1178.1
نسبة النفقات العامة	79	95	90	94	103	104	101	99	100	94	101.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر.

و التي بدورها يمكن تقسيمها الى المراحل التالية:

1990-1994: تميزت هذه الفترة أن قيم الانفاق العام لم تكن كبيرة مقارنة بالسنوات التي تليها حيث سجلت أعلى قيمة سنة 1992 و التي قدرت ب 420.13 مليار دج ولكنها تميزت بارتفاع معدل نمو الانفاق العام و يرجع ذلك الى اتفاقيات الاستعداد الائتماني التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

1995-1999: شهدت هذه المرحلة استمرار انخفاض أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى تزامنت مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والتي كان من أهم شروطها رفع الدعم المقدم من الدولة وتقليص الانفاق العام. و هذا ما يفسر انخفاض النفقات العامة في هذه الفترة.

المرحلة الثانية 2000-2014:

الجدول رقم2: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي النفقات العامة	1178,1	1321	1550,6	1752,8	1832,4	2052	2453	3108,5	4191,1	4246,3	4466,9	5853,6	7058,1	6024,2	6995,7
نسبة النفقات العامة	79	85	90	85	86	77	73	78	41	101	93	90	92	97	102

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر.

شهدت هذه المرحلة ارتفاع متسارع و ملحوظ في حجم الانفاق العام، ويرجع ذلك الى السياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر وتطبيقها لبرنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، نتيجة عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد. اذ انتقل حجم الانفاق من 961.7 مليار دج سنة 1999 الى 1832.4-2052 مليار دج في خلال 2004-2005 لتصل سنة 2012 الى 7058.1مليار دج.

المرحلة الثالثة 2014– 2021:

الجدول رقم3: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2014–2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي النفقات العامة	6995,7	7656,3	7297,4	7282,6	7899,1	7725,5	7929,8	7893
نسبة النفقات العامة	102	113	114	110	106	90,3	87,9	90,5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر.

يمكن أن تقسم الى مرحلتين أساسيتين:

- 2014-2018: خلال هذه المرحلة شهد الانفاق العام تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث نلاحظ خلال سنة2014 عرف انخفاض ملحوظ ويرجع ذلك لسياسة ترشيد الانفاق العام التي انتهجتها الجزائر بسبب انهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014، و اتباعها جملة من البرامج والمخططات أهمها:

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 خصص له 21214 مليار دينار: لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار (التنمية البشرية و الاقتصادية، البحث العلمي والتكنولوجي، تحسين الخدمات)

- البرنامج الخماسي 2015- 2019 خصص له 22100 مليار دينار: لاستكمال المشاريع التي لم تستكمل قبل 2014، تنويع الصادرات خارج المحروقات، تكثيف جهود البحث و التنقيب، تحديث البنية التحتية للاتصالات و ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية.

ليعاود الارتفاع سنة 2015 ويصل الى 7656.3 مليار دج، ثم يعاود الانخفاض من جديد ليصل الى 7282.6 مليار دج سنة 2017، ليعاود الارتفاع سنة 2018 مسجلا7899.1مليار دج.

2019-2021: خلال الفترة 2019-2020 عرف الانفاق العام انخفاض ملحوظ و متسارع ويرجع ذلك الى السياسة المالية التقشفية التي اتبعتها الجزائر بتخفيض الانفاق العام بسبب الازمة الصحية المفاجئة (جائحة كورونا) التي شهدها العالم التي أجبرت الدولة على اتخاذ إجراءات تقشفية لاحتواء الوضع من جهة، والتراجع في أسعار النفط في الأسواق الدولية بسبب إجراءات الاغلاق التي فرضها انتشار جائحة كوفيد.

3.2. العلاقة بين الانفاق العام وتقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

ان سياسة الانفاق العام في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي، اذ نجدها تتغير وفقا لتقلبات أسعار النفط حيث تنمو بمعدلات مرتفعة في حال ارتفاع أسعار النفط وبشكل أقل أو بمعدلات سلبية في حال انخفاض أسعار النفط. والشكل التالي يوضح العلاقة بين الانفاق العام و أسعار النفط :

الشكل رقم4: تطور أسعار النفط والانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري/ دولار أمريكي

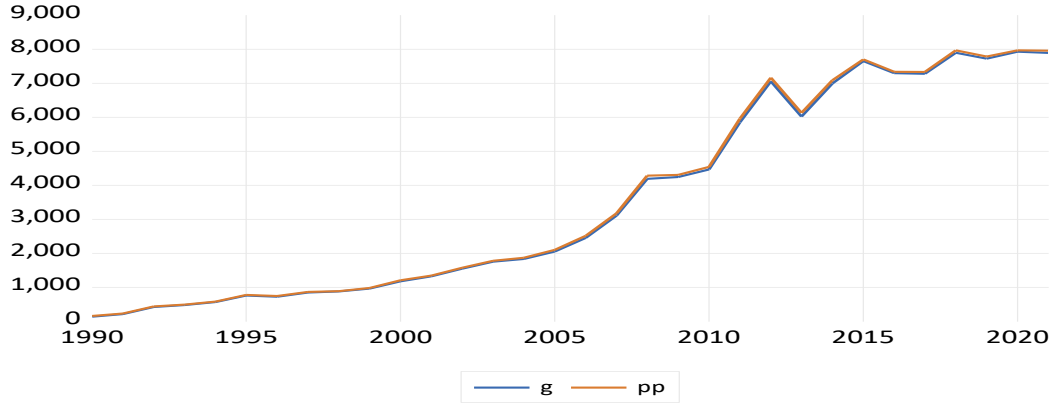

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج الافيوز بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و منظمة الأوبك.

بشكل عام شهد الانفاق العام في الجزائر ارتفاعا باستثناء بعض الفترات التي عرفت خلالها تراجعا 1996-1997، 2013-2014، 2019-2021، و يمكن شرحها بشكل أفضل فيمايلي:

خلال فترة التسعينات: عرفت هذه الفترة انتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق و الالتزام بإصلاحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي من جهة، والانخفاض في أسعار النفط من جهة أخرى خاصة خلال 1996-1997 بسبب انهيار الاقتصاديات الآسيوية من جهة و زيادة العرض النفطي من دول الأوبك لذلك نجد أن النفقات خلال هذه المرحلة منخفضة اذا ما قورنت بالمراحل الأخرى من فترة الدراسة.

خلال بداية الألفية: ان الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط في بداية الألفية جعل من الجزائر تتبع سياسة مالية توسعية خاصة بعد انشاء صندوق ضبط الإيرادات لاستغلال الفوائض الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط حيث تم انشاءه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و الذي يعتبر من الحسابات الخاصة للخزينة يمول عن طريق فوائض الجباية البترولية الناجمة عن السعر الفعلي والمرجعي للبرميل من النفط، ويستخدم لضبط النفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية للسنة المحددة وتخفيض الدين العمومي. (أدبوب، 2022، صفحة 97). باستثناء السنوات التالية:

سنة 2001 التي انخفض سعر النفط بسبب زيادة المعروض النفطي من خارج دول الأوبك والذي تزامن مع أحداث 11سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. سنة 2008 بسبب تفاقم الأزمة المالية العالمية لتتحسن بعد سنة 2010 أسعار النفط و ترتفع معها النفقات العامة نتيجة تبني برنامج توطيد النمو 2010-2014 معتمدة في ذلك على صندوق ضبط الإيرادات. ثم ليشهد بعدها تراجعا خاصة خلال منتصف سنة 2014 بسبب ازدهار صناعة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتجميد المشاريع (مختار، 2021، صفحة 212)،مما دفع الجزائر الى الاتجاه نحو ترشيد الانفاق العام من خلال جملة من الارشادات و التي يمكن تلخيصها فيمايلي: (دربال، 2019، الصفحات 64-65)

على مستوى نفقات التسيير:

- التحكم في عمليات التوظيف باستثناء القطاعات الأساسية و الحالات الخاصة كالتقاعد.
- الحد من التنقلات الرسمية خارج البلاد الا في الحالات القصوى وتقليص التكفل بالوفود الأجنبية والتظاهرات باستثناء المهمة منها.
- الحد من انشاء المؤسسات العمومية الإدارية مع ضرورة ترشيد تنظيمها وتسييرها .

على مستوى نفقات التجهيز:

- تجميد جميع العمليات والمشاريع الإدارية والتي لم يتم الانطلاق فيها و رصد العمليات التي ليست لها الأولوية من خلال تقديم قائمة اسمية للمشاريع الاستثمارية وترتيبها حسب الأولوية.
- فرض تأجيل مشاريع اقتناء السيارات الإدارية 2016.
- تسقيف النفقات العمومية بداية من 2016 من خلال منح كل ولاية حرية التصرف في حدود مبالغ معينة.

- غلق كل حسابات التخصيص الخاصة بما في ذلك البرنامج الخماسي 2015-2019 "توطيد النمو الاقتصادي" و الذي لم يدم سوى سنتين فقط.

و كل هذه الإجراءات دفعت الى انخفاض الانفاق العام، وعلى الرغم من عودة أسعار النفط للارتفاع خلال 2017 الا أن الانفاق بقي مستقرا نوعا ما بسبب العجز الموازني خلال هذه السنة واستغلال موارد الصندوق في سد هذا العجز و هو ما دفع الجزائر الى اللجوء الى التمويل بالعجز للوصول الى توازن الموازنة تزامنا مع التعديلات الطارئة على قانون النقد والقرض. ومع بداية جائحة كورونا عاد علاقة الترابط ما بين أسعار النفط و الانفاق لتفرض نفسها من جديد فبمجرد اتخاذ إجراءات الاغلاق للحد من انتشار جائحة كورنا و ما سببته من تراجع في أسعار النفط اتجهت الدولة الجزائرية الى اتباع سياسة إنفاقية تقشفية.

4. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة و تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وفي الختام تم استنتاج النتائج التالية:

- تتميز السوق النفطية بالحساسية العالية مما يجعل أسعار النفط عرضة للتقلبات خاصة في السنوات الأخيرة (الصدمة النفطية الأولى والثانية، جائحة كورونا).

- يعتمد الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي بشكل رئيسي في الحصول على الموارد المالية الضرورية مما يجعلها عرضة للتقلبات السعرية التي تحدث على مستوى القطاع النفطي. فأي خلل أو أزمة على مستوى سوق النفط ستؤدي حتما الى انخفاض الإيرادات ومن ثمة انخفاض في حجم الانفاق العام، **و هو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

- عرف الانفاق الحكومي في الجزائر بشكل عام ارتفاعا خلال أغلب سنوات فترة الدراسة، ويرجع ذلك للفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، و بالتالي فان العلاقة بين أسعار النفط والانفاق الحكومي في الجزائر علاقة طردية، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط اتبعت الدولة سياسة انفاقية توسعية، وكلما انخفضت اتبعت سياسة انفاقية انكماشية.**و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- ان اعتماد الجزائر على العائدات النفطية لتمويل نفقاتها يعرض الموازنة العامة لعدم الاستقرار ويرجع ذلك لعدم استقرار أسعار النفط.

التوصيات: من خلال النتائج المتوصل اليها يمكننا تقديم جملة من التوصيات الضرورية:

- ضرورة السعي لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط.
- ضرورة رسم سياسات اقتصادية مالية تعتمد على الموارد المالية غير النفطية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية كمصدر رئيسي للتمويل.
- ضرورة التنويع الاقتصادي كضرورة ملحة لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

5. قائمة المراجع:

- **الكتب:**

أحمد عبد السميع علام. (2012). *المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق*. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

حيدر مجيد عبود الفتلاوي. (2020). *دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

طارق الحاج. (1999). *المالية العامة*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

عادل عامر. (2016). *دور الدولة في تحقيق التوان الاقتصادي*. حروف منثورة للنشر الالكتروني.

عصام الزعيم، علي لطفي، عبد الحي زلوم. (2008). *مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار*. عمان، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع.

محمد خصاونة. (2014). *المالية العامة النظرية والتطبيق*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

Mabro, R. (1984). FOROn Oil Price Concepts. *Oxford Institute for Energy Studies*.

- **الرسائل و الأطروحات:**

شريفة منصور. (2015-2016). السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في الاقتصاد الدولي*. قسم العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

وحيد خيرالدين. (2012-2013). أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار*. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي: جامعة محمد خيضر بسكرة.

منى حسين. (2013–2014). آثر تقلبات أسعار النفط على أداء الاسهم السوق السعودية. *دراسة استكمالا لنيل شهادةالماجستار في الاسواق المالية*. قسم الاقتصاد: جامعة دمشق.

Podorvaniuc, S. (2021, جانفي1). Analyse de l'impact du prix du pétrole sur les sphères réelle et financière de la Russie. *THÈSE POUR OBTENIR LE GRADE DE DOCTEUR* . En Sciences Economiques ،École doctorale « ECONOMIE ET GESTION » (EDEG): DE L'UNIVERSITÉ DE MONTPELLIER ،Unité de recherche « MONTPELLIER RECHERCHE EN ECONOMIE » (MRE).

- **المقالات:**

بيداء رزاق حسين. (26 فيفري, 2019). اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة2003–2016. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية*(23).

حاج بن زيدان، الجيلالي بوضراف. (سبتمبر, 2015). العرض والطلب على البترول في السوق الدولية دراسة حالة: إشارة إلى الجزائر ومنظمة أألوبك 2000–2014. *جملة دفاتر بوادكس*(4).

حفصي بونبعو ياسين، عبد السلام هلال. (2021). تأثير تغير سعر النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصير والطويل– دراسة قياسية باستخدام منهج تحليل السلاسل الزمنية –. *Revue Economie et gestion 'Algérienne d، 15*(2).

زايدي حسيبة،حياة بن سماعين. (30 افريل, 2016). مكانة الصناعة البترولية‌و قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 1*(9)، الصفحات 1-17.

سعيدة آيت جيدة ، نبيل بوفليح، عمر آيت مختار. (2021). الجزائر وحتمية ترشيد الانفاق العام في ظل تقلبات أسعار النفط. *الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 13*(2).

صادق جميلة، عبد القادر دربال. (1 جوان, 2019). إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014. *مجلة التكامل الاقتصادي، 7*(2).

صالح محمد، بلقلة براهيم، طلال زغبة. (3 مارس, 2021). أسس ومبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 17*(25).

عمر حوري. (2016). الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*(10).

مريم لسبع، سارة أدبوب. (29 مارس, 2022). قياس وتحليل أثر سعر النفط على الإنفاق العام في الجزائر للفترة1970-2019. *مجلة اضافات اقتصادية، 6*(1).

Mehor, D. I. (2019, ديسمبر). Impact De La Baisse Des Prix De Pétrole Sur L'économie Des Pays Producteurs (Cas De L'Algérie) Et Les Pays Importateurs (Cas De La France. *مجلة النور للدراسات الاقتصادية, 2.*

- **الجرائد:**

وائل مهدي. (2014). تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولا إلى الأزمة المالية العالمية. *جريدة العرب الدولية -الشرق الأوسط-* .

- **التقارير:**

ا لعربي العربي. (2021). *أهمية النفط والغاز في العلاقاتالجزائرية الأوروبية1956-2013.* قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أنس الحجي. (2020). *الطاقة": دروس في الذكرى 12 لأعلى سعر في تاريخ النفط: 147.27 دولا ر للبرميل.* تقارير وحدة أبحاث الطاقة.

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. (2015). *هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟* الدوحة، قطر: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية.

John Baffes, M. A. (2015). *The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses.* world bank group.

- **مواقع الأنترنيت:**

دانا فوريسك، جون بيفيس. (2018). *مدونات البنك الدولي* . تم الاسترداد من https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts

البنك الدولي. (23 مارس, 2019). *انخفاض أسعار النفط في 2019 من جراء تباطؤ النمو العالمي عما كان متوقعاً وارتفاع المعروض من خارج أوبك.* تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/04/23/oil-prices-to-be-lower-in-2019-on-slower-than-expected-global-growth-rising-non-opec-supply

محمد خبيصة. (10 اكتوبر, 2018). *رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018 (إطار)*. تم الاسترداد من الصفحة الرسمية لوكالة الأناضول:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%85%D9%86-2014-%D8%AD%D8%AA%D9%89-2018-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1/1277523